



ترجمات: سوريا: التنافس على انتخابات رئاسية محسومة مسبقاً

Noura Doukhi

كاتبة وباحثة متخصصة في شؤون
الشرق الأوسط



NMA
for
Contemporary
Research

بدون مفاجأة، ولية بشار الأسد، الذي يستفيد من مساندة حليفه الروسي والإيراني، سيعاد تجديدها في شهر أيار.

كما في كل انتخاب منذ وصول عائلة الأسد إلى السلطة في سوريا، فإن الأمر هو تصويت تكون نتيجته معروفة مسبقاً. بينما أعلن مجلس الشعب السوري بأن الانتخابات الرئاسية السورية ستجرى في 26 أيار القادم، ارتفعت العديد من الأصوات للاحتجاج ضد هذه المسرحية التي تهدف إلىبقاء الرئيس المنتهية ولايته (بشار الأسد) في السلطة.

عند إجراء الانتخابات الرئاسية الأخيرة منذ 7 سنوات، والتي تم فيها ولأول مرة منذ أكثر من 40 عاماً قبول أكثر من مرشح واحد، حصل بشار الأسد على أكثر من 88% من أصوات الناخبين، في تصويت تم إجراؤه فقط في المناطق التي يسيطر عليها النظام، وبمنافسة من مرشحين غير معروفين من عامة السوريين بغية ادعاء وجود حملات انتخابية ومرشحين آخرين. من المفترض دون أدنى شك أن يُعاد هذا السيناريو في الانتخابات القادمة بعد ترشح بشار الأسد لها.

ليس الهدف من الانتخابات هو طلب رأي الناس، بل الحفاظ على النظام، عن طريق إظهار نظام الأسد صلباً وحكومته قادرة على تحريك ملايين الأشخاص للتصويت، الذي ليس في حقيقته إلا (حفلة تأييد) كما يوضح آرون لاند، المختص بشؤون الشرق الأوسط في الوكالة السويدية للأبحاث.

هذه الانتخابات الرئاسية، الثانية منذ انطلاق المطاعي السوري في 2011، تجري بينما يرى بشار الأسد هامش مناورته قد انخفض بشكل كبير لفائدة طهران وموسكو، اللتان استخدمنا أسلحة ثقيلة لمحاربة الثوار وإبقاء الأسد في السلطة. مع ذلك فإن 40% من الأراضي السورية ما زالت تخرج عن سيطرة النظام، الذي لم يستطع استعادة المناطق المحممة من تركيا في الشمال، ولا تلك التي تسسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (التي يشكل الأكراد غالبية عناصرها) في الشمال الشرقي، أو تلك التي تقع تحت سيطرة المعارضة في إدلب في الشمال الغربي للبلاد. "بعضة مراكز للتطويت يمكن أن تفتح فقط في المناطق التي تسسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، حيث تحافظ الحكومة السورية على بعض وجودها، سيعتمد هذا الأمر على الإدارة الكردية للمناطق وعلاقتها مع دمشق في ذلك الوقت" كما يتوقع آرون لاند.

نَصْ الشُّرُعِيَّة

من جهة أخرى، يوجد في سوريا حتى اليوم 6.6 مليون لاجئ خارج البلاد، بحسب وكالة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR. إذا كان رئيس مجلس الشعب حمودة صباح قد صرَّح بأنَّ المواطنين السوريين الموجودين خارج البلاد يمكنهم التصويت على الانتخابات الرئاسية، فإنَّ دولاً عديدة قد أغلقت السفارات السورية لديها ومنها فرنسا.

”كما جرت العادة، سيجبر الموظفين الحكوميين، وأفراد الجيش والميليشيات على التصويت، بغية زيادة عدد المشاركين الوافدين إلى مراكز التصويت“، كما يشرح ناشط سوري من مدينة دير الزور، لم يكشف عن هويته، ويطلق على نفسه اسمًا مستعارًا (زين)، يضيف ”لن أصوت، لأنَّ هذه الانتخابات، كسابقاتها، ليست إلا حشوًا.“.

بمنعه السوريين الذين لم يعيشوا في البلاد بصورة مستمرة في السنوات العشر الأخيرة من الترشح للرئاسة، أزاح النظام كلَّ عضوٍ من المعارضة موجود في المهجر. يجب أن يحصل المرشحون أيضًا على صوت 35 من أصل 250 عضوًا في مجلس الشعب، الذي يستولى حزب البعث على الأغلبية الساحقة لمقاعده، من أجل قبول ترشيحهم من قبل المحكمة الدستورية، التي تتَّلَفُ من أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية بنفسه. هذه المحكمة هي المختصة لتقدير فيما إذا كان طالبو الترشح مؤهلون أم لا. وهكذا، يمكن نظرياً، السماح بقبول طلبات خمسة أشخاص آخرين ما عدا الرئيس. الأمر الذي يشكل بنظر عدد من المراقبين محاولة لإظهار التصويت في الانتخابات طبيعياً.

”كل شخص عارض النظام كان عليه أن يواجه الاعتقال، والتهديدات، أو على الأقل العداء من قبل المؤيدن له، كأبناء الطائفة العلوية“. يوضح سهيل الغازي، الباحث الناشط في المعارضة السورية، ثم يتتساءل ”هل كان المرشحون سيقدمون طلتهم لو لم يضمنوا بأنهم لن يتعرضوا لأي أذى؟“. من بين مقدمي طلبات الترشح، المجهولين نسبياً، يظهر عضو سابق لمجلس الشعب، رجل أعمال، ومحامي.

من جهته، الرئيس المنتهية ولايته لا يتردد في القيام بحملة انتخابية وકأنَّ مقعده معرض للمنافسة. ”الشعارات هي نفسها منذ سنوات، إنها تمجد الأسد، فقط الأسد“. يلاحظ محمد ناصر، ناشط سوري في مجال حقوق الإنسان موجود في ألمانيا: ”بالنتيجة نرى معلمين

يفذون الأطفال مع هذه الأفكار و يجعلونهم يرددون مقتطفات من خطابات الأسد حول الامبرالية والليبرالية الجديدة قبل تعليمهم جدول الضرب ”، يتبع الناشر. أساليب يتم تنظيمها بواسطة البروباغندا التي تبثها بشكل اعتيادي، وسائل الإعلام التابعة للدولة.

حالة حرج

إذا كان الرئيس السوري واثقاً من نجاحه في الانتخابات القادمة، فإنه يجد نفسه في حالة حرج في مواجهة الشعب، ومن ضمنه حاضنته الشعبية. حيث يتضاعد الغضب في عموم البلاد بسبب الأزمة الاقتصادية التي تتفاقم يوماً بعد يوم. ” خلال السنوات الأخيرة، الاقتصاد الذي كان سيئاً من قبل انحدر كثيراً“، يلاحظ آرون لاند، الذي يرى بأن تأثير الحرب، والأزمة اللبنانية (باعتبار أن آلاف السوريين وضعوا أموالهم في بنوك لبنان)، والعقوبات الأمريكية، وسيطرة الأكراد على حقول النفط الرئيسية، ووباء كورونا هي الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية السورية.

في سعيه لإرضاء الناس وجمعهم حوله، أعلن النظام تخفيضاً جديداً لقيمة العملة السورية. بعد يومين من إقالة حاكم المصرف المركزي، بغية تخفيض معدل التضخم، فبينما كانت ترتفع إلى 1250 ليرة لكل دولار، سعر الصرف أصبح 2512 ليرة لكل دولار، حسب النشرة الصادرة عن المصرف المركزي. رغم هذه الإجراءات التي يمكنها أن تأتي بآثار إيجابية، حتى وإن كانت فقط على المدى القريب، تستمر الأزمة الاقتصادية بشكل كبير على الشعب، كما أن 80% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، إضافة إلى النقص الحاد في الخبز والوقود. ومنظمة الصحة العالمية تحذر من خطر مجاعة. ”الشيء الوحيد الذي نفكر فيه هو كيف سنحصل على خبز لنعيش يوماً إضافياً“ يقول زين ”الجوع، الفقر، الظلم، المخدرات، الخطر، وانعدام الأمن، هي التحديات التي تواجهنا“ يضيف مختصاراً الحالة بحزن. ”ومع ذلك لا توجد أية وسيلة لإبداء هذا السخط عند إجراء الانتخابات الرئاسية“.

العربون (الرعاة) الروس والإيرانيون

من جهة الغرب، حكومات عديدة أعلنت منذ أكثر من شهر رفضها لإجراء الانتخابات الرئاسية، مؤكدة بأن المهجريين واللاجئين من السوريين يجب أن يشاركون فيها. دعت الولايات المتحدة الأمريكية المجتمع الدولي “ألا يخدع بالانتخابات الرئاسية القادمة في سوريا”， خلال جلسة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع استمرارها بمعمارسة أقصى ضغط على نظام دمشق بواسطة قانون قيصر، الذي تم اعتماده في كانون الأول 2019 من الرئيس دونالد ترامب. هذا القانون يعاقب كل شخص أو شركة يتعاونون مع النظام السوري، مشدداً الخناق على اقتصاد البلاد، الذي كان مسبقاً محلًّا لانتقاد غالبية السوريين.

يستطيع بشار الأسد، مع ذلك، الاعتماد على تأييد حليفه الروسي والإيراني لدعم روايته بأنه شرعي. هذان الحليفان صرحا مؤخراً عن دعمهما للرئيس المنتهية ولايته مع اقتراب الانتخابات، وبحسب مصادر المعارضة السورية ووسائل إعلام روسية، تم إبرام اتفاق بين هذين الحليفين (الروسي والإيراني) لتأمين قيام إيران بتوريد النفط والقمح، ومصادر أخرى إلى المناطق التي يسيطر عليها نظام دمشق. والهدف الأساسي من هذا الاتفاق هو مكافحة الآثار الناتجة عن العقوبات الأمريكية.

”بالنسبة لموسكو وطهران، مزيد من الوقت للأسد هو مزيد من الوقت لمشاريعهم على الأرض، وخاصة الإيرانيين الذين يحاولون التأثير على المجتمع في المناطق الخاضعة لسيطرتهم”. يفترض محمد نصر: إذا كانت روسيا وإيران تتابعان مصالح استراتيجية على الأرض، فإن تدخل الدولتين في سوريا هو مبرر أيضاً لاعتبارات داخلية. ”ستظهر موسكو أنها نجحت في بلد آخر، دون أن تحتلها بشكل حقيقي، بإيجاد قائد مخلص لها، كما فعلت في شرقى أوكرانيا وأبخازيا. وفيما يخص طهران، ستظهر أن ”نجاح النظام يعني أن إيران تستطيع الانتصار في مواجهة مؤامرات أخرى يدبرها أعداؤها“ كما يوضح سهيل الغازي.



"مركز نما للأبحاث المعاصرة"

مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تُعنى بتقديم الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول القضية السورية، لِإسناد صناع القرار والمجتمع بالمعلومات والتحليلات العلمية المساهمة في اتخاذ القرارات العقلانية، وزيادة الوعي وتحقيق التنمية السياسية للوصول إلى تمكين المجتمع.

تأسس المركز في أيلول 2019 في الشمال السوري كمؤسسة رائدة في تقديم الدراسات والأبحاث المعمقة لصناعة سياسات أكثر فاعلية من خلال استجلاب المعلومة الصحيحة وإخضاعها لعملية تحليلية علمية للوصول إلى النتائج المنطقية التي يمكن الاستناد إليها في عملية صناعة القرار الرشيد.

تاريخ النشر: أيار-مايو/2021

البريد الإلكتروني

info@nmaresearch.com

الموقع الإلكتروني

nmaresearch.com

جميع الحقوق محفوظة © مركز نما للأبحاث المعاصرة